وقفات مع الفاضل محمود عثمان آغا (رحمه الله تعالى)

الشيخ الاقتصادي وفقيه المعاملات

بعد سبعة عشر عاماً يطل عليّ أخوة كرام يسألوني ضرورة كتابة ذكريات وأحداث حصلت مع الشيخ الفقيه محمود عثمان آغا.

عدت لأوراقٍ كتبها لي الشيخ بخطه الجميل وبأناقة واضحة، وتذكرت كيف كنت أتحين مروره وهو جاري دون أن أتجرأ على مقاطعته أو توقيفه لهيبته ووقاره؛ فقد كانت السكينة تلبسه، أو أنه هو من كان يلبسها، فقد أشكل الأمر عليّ من مهابته رحمه الله تعالى. كان الحلّ أن اكتب أسئلتي على ورقة وأعطيها لولده أخي وصديقي الشيخ إبراهيم عثمان ليوصلها لأبيه، ثم كان يعيد لي أجوبة الشيخ مكتوبة على وريقات لا تخلو من الرصانة والأناقة تحمل بين ثناياها دقة العالم الفقيه.

ترددت في الكتابة للشيخ؛ فأنا اقتصادي، وأخشى أن البون واسع بين ما أحتاجه وبين ما قد أحصل عليه، لكنني شرعت بتلك المراسلات ظاناً أني مخطئ في تقديري وأن الشيخ عنده ما يتسع نقصي وقلة حيلتي. فقد تقلبت بين مشايخ وعلماء عديدون في مسيرتي العلمية باحثاً بنهم عن أشياء تدور في رأسي ولا أجد لها أجوبة شافية.

وما إن جاءتني أولى أجوبة الشيخ، سارعت إلى مزيد من الأسئلة فقد بدأ ظمأي يرتوي واشرأبت عيناي إلى قراءة المزيد ممن أفاضه عليّ رحمه الله تعالى، فقد شعرت أني أقف أمام رجل اقتصاد متمرس نظرياً وعملياً عنده بُعد نظر، تراه يشعر بحاجات الأمة واحتياجاتها، لكنه يكتفي بصمته العميق ويكأنه ينتظر من يحمل الأمانة ليرفع راية الاقتصاد الإسلامي، وقد أشعرني بتكليفه لي بتلك الأمانة ويكأنه قد أسند لي الراية تلميحاً لا تصريحاً وهذا كان حال صمته، حيث فيه بلاغة يعلمها محبوه المتتبعون لعلمه.

الاقتصادي الفقيه ؛ وفقه الاقتصاد السياسي :

كتبت للشيخ أفكاراً أناقشه فيها ظاناً أني سأشرح له بعض المعلومات قبل الولوج في النقاش؛ فكان رده صادماً لي؛ فلم أكن أدري المقدرة الاقتصادية لهذا الرجل، فأنا أعلم مدى فقهه في أمور المعاملات الإسلامية كما في العبادات وكل ما يتعلق بذلك؛ فهو شيخ حماة وفقيهها، لكن لم يخطر ببالي براعته وبلاغته وفقهه الاقتصادي! فالشيخ كان يعي تماماً الواقع الدولي المحيط، وكان يؤمن بقدرات الاقتصاد الإسلامي وباستقلال مفاهيمه ومبادئه ونظامه أيضاً؛ فقال عن خليفة الله في الأرض بأنه مدرك للحقيقة وعنده الإرادة الجازمة التي تعينه على التصميم والتنفيذ . بل رسم خطة النهوض الاقتصادي للفرد وللحاكم معاً؛ فشرح السياسة الاقتصادية وحدودها المنوطة بالحاكم، حيث مسؤولية التخطيط والتنظيم والرقابة وجميع هذه المسؤوليات هي وظائف المحتسب الذي عرفه الفقه الإسلامي منذ بداية نشوء الخلافة الإسلامية .

لقد كانت رسالة الشيخ تنم عن مكنونات لم يفصح بها لأحد غيري، ولم يجعلها في كتاب، ولم يعلمها لأحد من تلامذته، بل ارتأى توجيه تلك الرسالة إليّ شخصيا بعدما عرف التصميم الذي أنا عليه في حمل رسالة الاقتصاد الإسلامي ونشرها للعالم أجمع .

إن أجزل ما قاله في رسالته تلك؛ إشارته للمصدر الأساسي لكل ما يمكن أن يكون اقتصاداً إسلامياً؛ وهذا ما وصلت إليه شخصياً ومؤلفاتي وتوجهاتي تدل على ذلك بعد سنوات وسنوات من رسالته التي سترد لاحقاً؛ قال : إذا أردنا أن ننهض بأمتنا فما علينا إلا أن نتلمس الحل في كتاب الله تعالى متخذين الثوابت أصولا وأساساً ثم لا مانع أن تأتي الفروع مختلفة بعض الشيء عما قرره فقهاء الأمة .

تلك كانت رسالة الشيخ في الاقتصاد السياسي، رسالة قيّمة بكل معانيها .

أما صورة رسالته المكونة من (ثلاث صفحات) بخط يده رحمه الله تعالى فهي :

يقرر الفكر الماركسي أن وسائل الانتاج (الآله وغيرها من مصادر الثروة) هي التي تتحكم بمصير الإنسان وتكتب تاريخه (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) ملغين دور الانسان وانه صانع الآلة ومبدعها. وقد رد العالم الرأسمالي هذا الفكر وعارضه ووقف في وجهه. لكن الواقع العملي يثبت أن هذا المعترض كان ممن وقع في شراك هذا المفهوم الخاطئ. ولئن تذرع كل منهما بخدمة الانسان وتأمين لقمة العيش له فقد تصوروه جسداً مجرداً عن القيم الخلقية والمثل العليا.

ونحن كمسلمين لنا مفاهيمنا الخاصة صيغت بايماننا أن الخالق عز وجل جعل الانسان خليفة له في الارض وزوده بقدرات أجلها ادراك الحقيقة وإرادة جازمة تعينه على التصميم والتنفيذ.

لكن العمل يبدأ بتوعية الفرد وأنه المسؤول أولاً وآخراً عن رفعة مجتمعه وانحطاطه وكل ضعف أو خلل يقع في حياته (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس). وإنما يثمر وعي الفرد حين يتجاوب مع الفئة الحاكمة التي تعد العقل المفكر والموجه لمجموع طاقات الامة فللفرد موقف ايجابي لا يقل أهمية عن موقف القيادة المخلصة ذات الكفاءة الشرعية.

ملاحظات: لا بد من أخذها بالاعتبار

أ- السياسة الاقتصادية التي يخطط لها الحاكم يجب أن تكون في حدود الحاجة لا زيادة ونقصان - الا أن يوجد لها أسواقاً تجارية للتصريف - ويتم ضبط ذلك من ملاحظة النتائج السنوية. أما فتح باب الترخيص لإنشاء المؤسسات الانتاجية بدون النظر الى ما تحدثه من فائض الانتاج وما يترتب عليه من كساد وركود ومضاربات بين المنتجين يؤدي الى افلاس الضعيف ويوقع الناس في ازمات اقتصادية قبلية وكارثة فادحة.

وهذا التخطيط الاقتصادي يقوم على انشاء المؤسسات الانتاجية (معامل صناعية. التنقيب عن المعادن الباطنية - حظائر ومراع للماشية - استصلاح الاراضي الموات)

من قبل الدولة لتكون مجال عمل للمواطنين ومورد رزق لهم مع مراعاة الكفاءات في توزيع الأعمال والحاجة لذلك .

٢- تأمين فرص العمل في القطاعين العام والخاص وبدخل يتناسب مع مستوى المعيشة . وهذا أمر ميسور إذا تمت التوعية الإسلامية القائمة على الإيمان بالله تعالى وبغير هذا الفهم لن نحقق اصلاحاً .

٢- التحكم الدقيق بالواردات حفاظاً على ثروة البلاد من التسرب وحماية للانتاج المحلي .

ب- توعية أفراد الأمة على الصعيدين الانتاجي والاستهلاكي له دوره العظيم وذلك ليكفوا عن حياة الترف التي تفقدهم نفسياً وجسمياً وتفتح لهم سبيلاً لتضييع اوقات واهدار طاقات واتلاف أموال غيرهم أحوج إليها . فإذا تم ذلك تحول ما كان ترفاً إلى سمو نفس وعلو همة وتطلع نحو حياة انسانية تقوم على المحبة والتعاون . (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)

جـ- لو أن المسلمين عقلوا دينهم واستوعبوه كما ينبغي لأغناهم عن استعارة مفاهيم وضعها غيرهم لافتقارهم الى تشريع اجتماعي تكافلي :

١- فأي تكافل أكمل من فريضة الزكاة التي شرعت لتزيل الفجوة بين طبقتي الأثرياء والفقراء . ولكن على المسلمين أن ينظموا جمعها وتوزيعها بضوابط دقيقة وتحت إشراف أناس أمناء ولا يتركوها لأفراد يعثرون بها فتتعدم الحكمة منها .

٢- إن نظام النفقات أقوى وامتن رابطة جاء بها الاسلام الحنيف . والضعف إنما أتى من القضاء الذي فقد تحمسه لدينه معتمداً على صناديق سميت تكافلية لو أراها نجت من عبث القائمين عليها والمنتفعين منها في غيبة الضمير وفقد الوجدان .

٢- واذا كان نظام النفقات منحصراً في دائرة الاسرة الواحدة أي أنه تعاون بين ذوي القربى فحسب فإن أنواع الشركات التي شجع عليها الشرع كشركة العنان وشركة الأعمال وشركة الوجوه والمضاربة يقيم تعاوناً بين اصحاب المال وذوي الخبرة

والمهارات ممن ينقصهم المال .

٤- ومما يساهم في هذا الباب ويعد تعاوناً على الخير ويقلل من عدد العاطلين الاجارة على العمل فهي أيضاً تعاون بين طرفين يحتاج كل واحد منهما الآخر . فرب العمل يجد الى جنبه من يساعده ويتحمل عنه بعض الجهد والآخر يجد في ذلك مورد رزق معلوم .

تلك إشارات سريعة لما يقرره الشرع تنظيماً لحياة الناس مراعياً في ذلك الجانب الروحي والمادي . وقد جاءت التجربة التاريخية تثبت صحة ذلك وانطباقه على حياة الناس (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا) .
لكننا تناسينا تراثنا الفكري وما نملكه من تشريعات هي في غاية السمو والحسن .
وأخذنا نصغي لما يقوله الغرب [الفقير الا من المادة] وفوجئنا باعجاب بما وضع لنفسه .
وعندئذ وقعت امتنا في فوضى فكرية وتشريعية .
إذا أردنا أن ننهض بامتنا فما علينا إلا أن نتلمس الحل في كتاب الله تعالى متخذين الثوابت أصولاً وأساساً ثم لا مانع من أن تأتي الفروع مختلفة بعض الشيء عما قرره فقهاء الأمة . فقد كانوا يراعون اعرافهم وظروف عصرهم في الفروع مع المحافظة التامة على الأصل المأخوذ من النص الثابت .
وأخيراً أقول إن تشريعنا يرفض تلك التأمينات (الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي) ويحمل كل فرد مسؤولية نفسه . إلا أن يكون ما حل به جاء قضاء وقدراً لا يمكن دفعه وعندها يجد المصاب سبل العون المشروعة . والله أعلم

محمود عثمان آغا

الجواب على سؤالك الأخير :

ان ما تسميه عمولة هو اجر يأخذ مقابل توزيع السلع وتحصيل أثمانها لكن ليس لهم أن يضمنوه شيئاً مما يضيع لأنه امين في ذلك .

الاقتصادي الفقيه؛ وتوقعه للأزمة المالية العالمية:

طلبت من فضيلة الشيخ أن يكتب لي تقديما لكتابي (أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة الربوية؟) فأفاض علي بكرمه بتقديم زاد الكتاب قيمة وأثراً، فوصّف رحمه الله تعالى الوضع العالمي بدقة، مطالباً علماء المسلمين المعاصرين بضرورة إخراج الكنوز الإسلامية ودررها المنبثقة من أصول التشريع الإسلامي لبيان مبادئ الاقتصاد المحقق لمنافع الأطراف جميعها؛ ضعيفها قبل قويها.

كان التقديم في عام ٢٠٠٤ أي قبل الأزمة المالية العالمية بأربع سنوات، وقال في مناشدته تلك بعد ذكره للعدالة في توزيع المنافع: ينقذون به العالم من كوارث وشيكة الوقوع، وقد وقع ما أشار إليه بعد أربع سنوات فقط.

ولم يخلو تقديمه من نقد اقتصادي نافع، مصححاً مصطلحاً استخدمته، فكان ناقداً عليما بخبايا الاقتصاد ودقائقه، ولم يكتف بذلك بل ساق ما يقابله في الاقتصاد الإسلامي بسلاسة ودقة مهنية يفهمهما الخبير والأقل خبرة، ويعيها المحترف والأقل حرفة؛ مُبيناً أسبقية الفهم الإسلامي على الفهم التقليدي بقرون. وقد شدّ على ما كنت أسعى لتحقيقه بذكاء وحنكة قائلاً: نريد أن نقدم الأفكار بلغة العصر ومصطلحاته؛ مع ضرورة شرح المصطلح الفقهي المقابل وتبسيطه بإزالة كل غموض عنه.

وأذكر أنه ذات مرة قدمت له بحثاً رياضياً، كنت قد استخدمت فيه الأحرف اللاتينية في صياغة المعادلات؛ فقال لي منبهاً: لماذا لا تستخدم الأحرف العربية؟ قالها بغيرة الناصح الأمين، علمت منها مدى حرصه على إحياء التراث العلمي الإسلامي بلغة القرآن تأسياً وإتباعاً.

ومما يُشار إليه، إيجابيته الكبيرة فهو يبدأ بالدعاء والشد على يديّ لإتمام بحوثي، وينهي قوله بالدعاء لي بالتوفيق. وكأنه يحتضن أبحاثي ويحفها براحتيه الناعمتين فلله درّك يا شيخ محمود، نِعم العالِم المربي والمعلم المحفز.

أما صورة رسالته بخط يده رحمه الله تعالى فهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

بورك مسعاك وأعانك الله على إتمام بحوثك وبعد

يحتل الاقتصاد الآن في الحضارة العالمية المكانة الأولى وعليه تتوقف حياة الناس غير أنه يتخبط بين الفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي وكلاهما منحرف متطرف لا يعرف انصافا. فكان لزاما على علماء المسلمين أن يعرضوا للعالم ما يقرره التشريع الإسلامي من مبادئ اقتصادية تعمل على نمو الثروة وزيادة الانتاج مع تحقيق الموازنة بين منافع الاطراف المتعاملة من مؤسسات منتجة وافراد مستهلكين وبين اصحاب الأموال والأيدي العاملة وكذا في مجال التبادل التجاري والمالي. ينقذون به العالم من كوارث وشيكة الوقوع.

والي لأرجو أن يكون لما اهتمتك في هذه البحوث نتائج طيبة. كما أن لي بعض الملاحظات وانه لم أكن من ذوي الاختصاص بهذا الشأن.

١- إن الكلفة تعني مجموع ما يتكلفه المنتج مثلاً من ثمن المواد الأولية واجور تصنيع وغيرها أو ما يتكلفه التاجر من ثمن شراء واجرة نقل وغير ذلك. وهذا شيء مفقود بالنسبة للوقت الضائع فكان الأدق في التعبير (قيمة الوقت الضائع). وحقاً أن للوقت قيمة يجب اعتبارها. ولهذا نجد الشرع يحرم ربا النسيئة لما في تأخير التسليم من فائدة لأحد المتبايعين تعرى عن المقابل وهذا يؤكد أن للوقت قيمة قررها شرعنا قبل أن يعرف الغرب التعامل المصرفي ويربط الفائدة بالتوقيت الزمني. ولا عذر أنه ينقل عما كتب أسلافنا فنحن نريد أن نقدم الافكار بلغة العصر ومصطلحاته.

٢- لا غنى لنا عن نقل بعض النصوص (للسنوري وابن رجب) وغيرهما كدليل على صحة البحث لكن علينا أولاً أن نشرح الفكرة ونوضحها ونزيل ما فيها من غموض قبل نقلنا للنص ليسهل فهمه وخاصة وان القوم لهم مصطلحات غدت غريبة على ابناء جيلنا.

وختاماً أتمنى لكم التوفيق

الشيخ محمود عثمان
حنفية - أبو الأعلى عبد الله

مسائل في الإدارة المالية:

إنه في تاريخ ١٤ شعبان ١٤٢٣ هـ قدمت للشيخ رحمه الله كتيباً يبحث مقارنة بين الفائدة الربوية والربح، فرد عليّ ناصحاً معلماً كأستاذ أصول البحث العلمي، ومركزاً على ضرورة الإشارة لعدالة الاقتصاد الإسلامي مقابل جور غيره من نظم.

ثم أنهى رسالته بالدعاء لي والإشادة بما أفعله، ويكأنه يدفعني دفعاً لطيفاً للمتابعة فلا يكسر خاطري، ولا يُنقص قدري، ولا يُصادر ما أكتبه رغم أنه قامة علمية فذة.

أما صورة رسالته بخط يده رحمه الله تعالى فهي:

بسم الله الرحمن الرحيم

ملاحظات:

١- من المناسب بعد أن عنونت بحثك (بالفائدة والربح) أن تعرّف كلاً منهما تمهيداً لما ستبينه من فروق بينهما وما يترتب على تلك الفروق من أحكام.

٢- يبدو أنك في المقطع الثاني من الصفحة الأولى تريد بيان الفرق بين حالتي دخول المال في عملية الانتاج وما يقابلها من عدم دخوله لكن لم تصرح فأورث غموضاً في العبارة. ثم انتقلت بذكر أن الحالة الأولى تحفظ المال وتمنع هروبه بينما الحالة الثانية تؤدي الى نقله الى حيث يظن مزيد ربح. وكان الأجدر - وهو جوهر القضية - أن تبين الحكم في الاقتصاد الاسلامي مقارناً مع ما تقرره الرأسمالية والاشتراكية مظهراً وجه العدل والانصاف وعدالة توزيع الأرباح والمكاسب في اقتصادنا الإسلامي. الأمر الذي نجده مفقوداً في الرأسمالية والاشتراكية.

وعلى كل جزاك الله خيراً واعانك على ابحاثك القيمة حفظة لأمتك وتثميراً للمضيع.

الاحد في ١٤/ شعبان ١٤٢٣هـ

محمود محمد بابللي

مسائل في محاسبة الشركات

أرسلت له في ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٨-٧-٢٠٠٢ أسئلة عن خروج شريك، وعن تصفية كامل الشركة، وعن تعويض شريك العمل.

فجاءت ردوده شافية واضحة دون تعقيد مما ينم عن فهم محاسبي عميق، وتشرّب لهذا النوع من المسائل، بل أجاب بنفس المنهجية التي طرحتها عليه وكأنه يُكمل ما بدأته، وقد جمع بين الفقه وأصول المحاسبة دون أي اضطراب رغم أني عالة على الفقه.

أما صورة رسالته بخط يده رحمه الله تعالى:

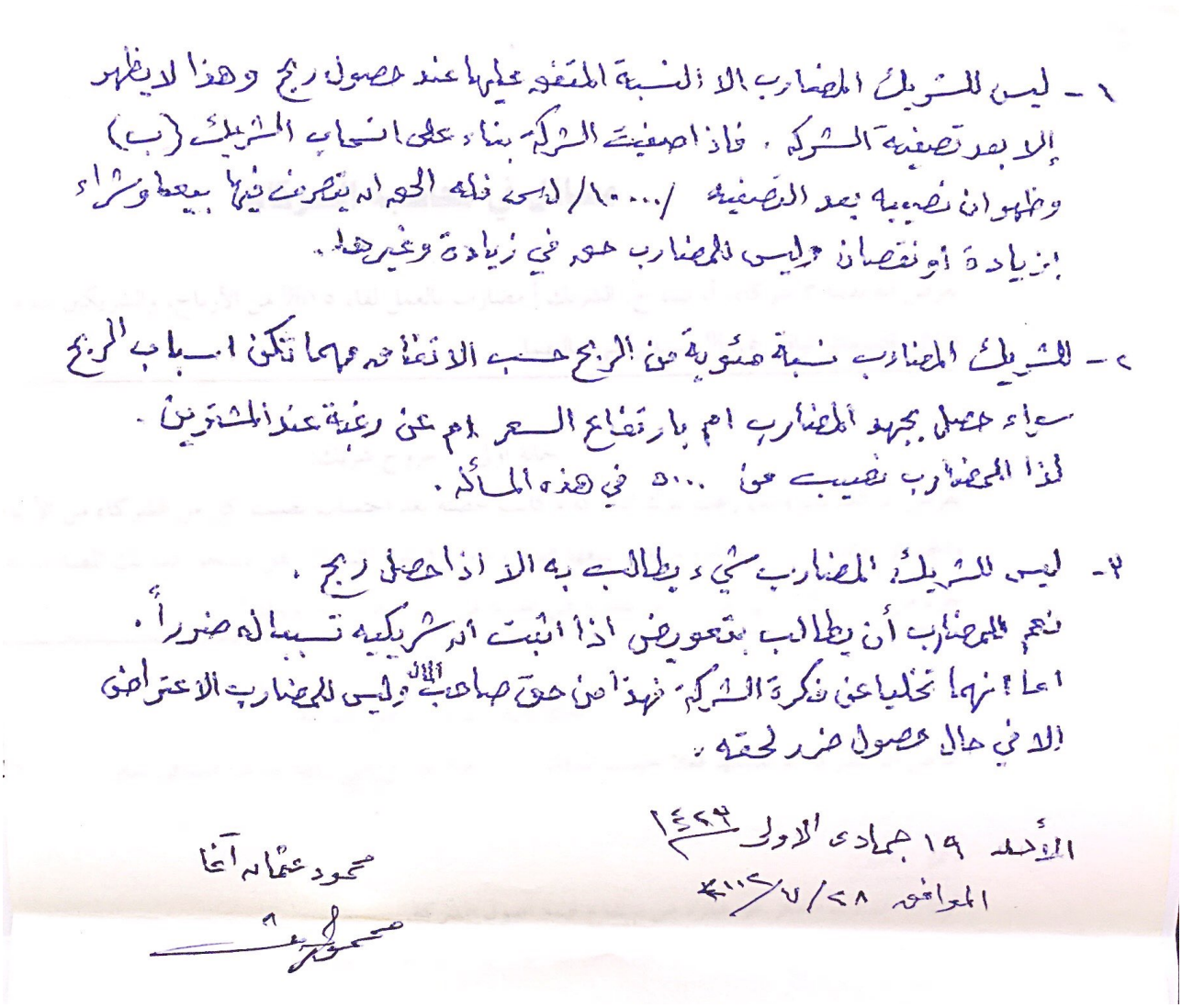
١ - ليس للشريك المضارب الا النسبة المتفق عليها عند حصول ربح وهذا لايظهر إلا بعد تصفية الشركة. فاذا صفيت الشركة بناء على انسحاب الشريك (ب) وظهر ان نصيبه بعد التصفية /١٠٠٠٠/ ريال فله الحق ان يتصرف فيها بيعا وشراء بزيادة أو نقصان وليس للمضارب حق في زيادة وغيرها.

٢ - للشريك المضارب نسبة مئوية من الربح حسب الاتفاق مهما تكن اسباب الربح سواء حصل بجهد المضارب ام بارتفاع السعر ام عن رغبة عند المشترين. لذا المضارب نصيب من ٥٠٠٠ في هذه المسألة.

٣- ليس للشريك المضارب شيء يطالب به الا اذا حصل ربح.
نعم للمضارب أن يطالب بتعويض اذا اثبت ان شريكه تسبب له ضرراً.
اما انهاء تخليا عن فكرة الشركة فهذا من حق صاحب المال وليس للمضارب الاعتراض الا في حال حصول ضرر لحقه.

الأحد ١٩ جمادى الاول ١٤٢٣
الموافق ٢٨/٧/٢٠٠٢

محمود عثمان آغا

الصفحة ٩ من ١١

ذاك هو الشيخ الاقتصادي الذي عرفته خلال فترة تحضيري للدكتوراه.

وقبل أن أنهي شهادتي لابد من ذكر حادثة في أصول التربية العلمية حصلت بيني وبين الشيخ رحمه الله؛ فرغم حرصي الشديد على الأمانة العلمية زاد الشيخ من حرصي؛ فقد أعطاني درساً قاسياً لازال طعمه في مخيلتي حاضراً.

زرته مرة أُطلعه على بحث من أبحاث أطروحة الدكتوراه لأعرف رأيه فيما كتبت، أخذ الأوراق وبدأ يقرأ فيها، ثم توقف متسمراً ناظراً يحدق بي، فشعرت بأني قد وقعت في خطأ جلل، فالشيخ لا يتكلم كثيراً بل يُعبّر عن مشاعره وما يريد قوله، وهذا أصعب من الكلام. صدقا تمنيت أني لم آتيه.

قال: من أي نسخة (حاشية) نقلت قول ابن عابدين؟ فجال في عقلي العديد من الأسئلة؛ وهل هناك أكثر من نسخة من الحاشية؟ ومن أين استعرت الحاشية التي أخذت منها؟ وكيف أجدها؟.

قاطع تفكيري قائلاً: إئتني بها.

فزادني الأمر حيرة وتلبكاً، وصرت أقول ألا ليت الأرض تنشق وأختفي مما أنا فيه، فقد شعرت أني مذنب ذنباً لا يغتفر، فقد جئت إلى حتفي بقدميّ. فما كان لي إلا أن ناجيت الله تعالى أن يُخرجني من أزمتي هذه، وطلبت منه العون.

وقلت للشيخ أظن أنها نسخة مكتبة المركز الثقافي (وهي مكتبة عامة تتبع وزارة الثقافة في سورية)؛ فقال إئتني بها.

خرجت من بيته هائماً متجها نحو مكتبة المركز الثقافي وأنا على يقين أنهم لا يوافقون على إخراج كتبهم الأثرية خارج المركز مطلقاً. لكني لجأت إلى الله أن يمدني بالعون.

وصلت مكتبة المركز الثقافي وإذ بي بصديق اسمه ماجد وهو موظف في المكتبة قلما يداوم ونادرا ما يُوجد فيها، سلّم علي بحفاوة ولا أدري إن كنت قد رددت سلامه لأني سارعت قائلاً: أرجوك أنا في مشكلة وأريد مساعدتك، فرحب بذلك.. وذكرت له حاجتي فقال لي: أبشر وأعطاني الكتاب على مسؤوليته وهو مخطوط كبير الحجم جدا وأعتقد أنه أكبر من قياس A3، وذهبت مسرعا نحو بيت الشيخ، وأعطيته النسخة ثم دخل إلى مكتبته وأحضر نسخة بنفس الحجم وفتح كليهما مطابقا بين الصفحات ومتنقلا بينها،

ويكأنه يحفظها غيباً. وبعد تمحيص طويل للشيخ وإمعان للنظر بالنسختين، نظر إليّ قائلا: الله يعطيك العافية، لم أفهم المشكلة ولم أرد فهمها؛ لأني سارعت قائل:اً هل يمكنني الذهاب؟ فقال طبعاً، فأخذت النسخة لأعيدها لمكتبة المركز الثقافي، ولذت بالفرار ناوياً ألا أعود إليه ثانية أبداً، فالموقف كان قاسياً عليّ وكانت ساعة طويلة كنهار، ولما ذهب عني الفزع وصحوت من ذلك الموقف، علمت مدى ضرورة الالتزام بالأمانة العلمية، وأيقنت شدة المناقشة، وصعوبة الصدق.

لقد كان درساً صعباً من أستاذ صعب. لكن الله سلّم.

رحمك الله يا شيخنا وجعلك من رفقاء النبي صلى الله عليه وسلم ف يالفردوس الأعلى، راجياً الله تعالى أن يلحقني بكم لحبي برسوله الكريم وحبي لكم ولأهل العلم ورحمه.

الفقير إلى الله تعالى

سامر مظهر قنطجي

حماة (حماها الله) في ١٣ شوال ١٤٤٠ هـ الموافق ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٩ م